مجلة جامعة الملك سعود، م٢، العلوم الإدارية (٢)، ص‌ص ٣٦٥-٣٦٦ (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي
(تحليل، مقارنة ونقـد)

أسعد محمد الراس

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود
الرياض، المملكة العربية السعودية

تنـاول الباحث بحثه في ثلاثة فصول، الأول منها لدراسة معوقات الاقتصاد الإسلامي، والفصل الثاني تناول العلاقة بين شكل النظام الاقتصادي وأسلوب توافق مقوماته وأخيرًا في الفصل الثالث تناول الباحث مناقشة بعض الآراء في الاقتصاد الإسلامي.

توصل الباحث إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي كالنظم الاقتصادية الوضعية من ناحية أنه يقوم على ثلاثة مقومات هي: البواعث العقيدية والأحكام الشرعية وشكل النشاط الاقتصادي. إلا أنه يختلف عن تلك النظم من ناحية سعة بواعثه للحكم في كل أعيان الوقائع ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، ومن ناحية القابلية المطلقة لالتزام المسلمين بهذه البواعث على صعيد الواقع. وبذلك يتمتع النظام الإسلامي بقابلية لا محدودة لاستيعاب المتغيرات الحضارية، خلافًا لحال النظم الوضعية.

وبنينا على وحدة مقاصد الشارع وحدة بواعث النظام الإسلامي، وعلى خصائص الاجتهاد وحدة الأحكام الشرعية، وعلى تقيد شكل النشاط الاقتصادي بالأحكام الشرعية الخـاصـة بالتكـافـل الاجتـماعي وتحريم الربا والقمار وعقود الغرر ثبات شكل العلاقات الاقتصادية. وتوصلنا بذلك على وحدة النظام الاقتصادي الإسلامي، بمعنى عدم إمكانية

تعدده أو تجزئته، وحتمية ثباته دون أن يكون في ذلك ما يمنع تطور الفن الإنتاجي واستمرار اتجاه المجتمع نحو الأفضل. وذلك خلافًا للنظم الوضعية التي لا تتصف بواعثها العقيدية بالواقعية، الأمر الذي يفرض تعارضها مع سلوك متخذي القرار الاقتصادي. فينجم عن هذا التعارض تراجعات على صعيد العقيدة وتغير النظام الاقتصادي تبعًا لذلك. وبكلمة أخرى، نقول بأن ضرورة المحافظة على توافق مقومات النظام الوضعي (أي ترابطها الهيكلي)، عند العمل به، تستلزم تغيره كلما اختل هذا التوافق، وهو أمر لا مفر منه نتيجة لعدم واقعية بواعثه. بينما يترتب على واقعية بواعث النظام الإسلامي انتفاء اختلال توافق مقوماته، فانتفاء ما يدعو لتغيره.

تلك النتائج قادت لمناقشة بعض الآراء التي تتوصل إلى نتائج مختلفة من بعض الوجوه اعتمادًا على نهج يلتقي (مباشرة أو غير مباشرة) مع النهج الماركسي في إخضاع مفهوم وتطبيق النظم الاقتصادية في العالم (بما فيها النظام الإسلامي) إلى منطق الجدل والتطور المادي للتاريخ. وتوصلنا من ذلك إلى أن الآراء المذكورة تؤدي في نهاية الأمر إلى إخضاع النظام الاقتصادي الإسلامي للمنهج الماركسي، الأمر الذي لا تقبله الشريعة الإسلامية. هذا مع الأخذ في الاعتبار أننا لم نقصد من انتقاداتنا في هذا الخصوص التجريح بأحد، ولا اتهام أحد بأية تهمة كانت. بل إننا افترضنا حسن النية عند أصحاب الآراء التي انتقدناها، وأن التقاءهم مع النهج الماركسي كان نتيجة لاختلاط الأمور عليهم بين بعض المواقف النظرية الوضعية من ناحية وبعض الجوانب الفقهية والأصولية للشريعة الإسلامية من ناحية ثانية.